تفرض قيوداً تعجيزية ومقصودة على منح رخص البناء

إسرائيل تنفذ أكبر عملية هدم لمباني الفلسطينيين في القدس والوسطاء يسلّمونها تشكيل هيئة تكنوقراط لإدارة غزة

جرافة إسرائيلية تهدم بناية الوعد السكنية في القدس (الجزيرة)

عواصم ـ وكالات: افادت تقارير اعلامية أن الوسطاء في اتفاق وقف إطلاق النار في غزة سلموا إسرائيل تشكيل هيئة التكنوقراط المكلفة بإدارة القطاع. وبحسب قناتي «العربية» و«الحدث». هناك اتصالات مكثفة بين أميركا والوسطاء للإعلان عن تشكيل القوة الدولية قريبا.

وأوضحت المصادر أن لقاء الرئيس الأميركي دونالد ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو المرتقب في فلوريدا سيحسم خطوات المرحلة الثانية من اتفاق غزة.

بموازاة ذلك وفي ظل طوق أمني فرضته شرطة الاحتلال، هدمت الآليات الإسرائيلية مبنى يقطن فيه أكثر من 100 شخص في القدس الشرقية المحتلة، في عملية تؤكد منظمات حقوقية أنها الأكبر من نوعها خلال العام الحالي. ووصلت ثلاث آليات تابعة لبلدية القدس الإسرائيلية إلى حي وادي قدوم في بلدة سلوان، قرب البلدة القديمة في القدس الشرقية المحتلة، وشرعت بهدم المبنى المؤلف من أربع طبقات وتقطنه أكثر من عشر عائلات.

ونددت محافظة القدس التابعة للسلطة الفلسطينية بعملية الهدم، ووضعتها في إطار «سياسة ممنهجة من التهجير القسري».

ويقول شاور الذي كان يقطن في إحدى الشقق مع زوجته وأطفاله الخمسة إن الهدم «مأساة لجميع السكان».

ويضيف لوكالة فرانس برس «كسروا الباب ونحن نيام، طلبوا أن نغير ملابسنا ونأخذ الأوراق والوثائق الضرورية فقط، لم يسمحوا لنا بإخراج الأثاث».

ورصدت «فرانس برس» ثلاث حفارات تعمل على هدم المبنى أمام أعين الأهالي، مثيرة الغبار والاتربة.

يأتي ذلك فيما يعاني الفلسطينيون في القدس الشرقية من أزمة سكن، ولا تمنحهم البلدية الإسرائيلية تصريح بناء إلا بأعداد قليلة لا تتوافق مع الزيادة السكانية.

ويقول الفلسطينيون ونشطاء حقوق الإنسان إن هذا المنع لا يراعي النمو الديموغرافي ويسبب نقصا في المساكن.

وتنفذ السلطات الإسرائيلية بانتظام عمليات هدم لما تعتبره أبنية غير مرخصة بناها فلسطينيون في القدس الشرقية والضفة الغربية المحتلتين.

ووفق «فرانس برس»، قالت بلدية القدس الإسرائيلية إن المبنى «بني بدون ترخيص»، لكن محافظة القدس رأت أن ادعاء البلدية يمثل «ذرائع واهية ومتكررة، وتفرض قيودا تعجيزية ومقصودة على منح رخص البناء للفلسطينيين».

وفي بيان مشترك، قالت منظمتا «عير عميم» و«بمكوم» الحقوقيتان الإسرائيليتان إن هدم المبنى بدأ «دون إنذار مسبق»، وقبل ساعات من اجتماع كان مقررا بين محامي العائلات ومسؤول في بلدية القدس «لمناقشة إجراءات ممكنة لتسوية أوضاع المبنى».

وبحسب المنظمتان فإن العملية تمثل «أكبر عملية هدم نفذت في القدس خلال العام 2025»، مشيرة إلى أن «نحو مئة عائلة من القدس الشرقية فقدت منازلها هذا العام». وينقل البيان عن م. ساري كرونيش من منظمة «بمكوم» الحقوقية قوله إن عملية الهدم «تكشف الطابع السياسي لإنفاذ قوانين التخطيط في القدس الشرقية».

ويرى كرونيش أن «العملية لم تكن تمثل ضرورة قانونية بل هي قرار سياسي». ويضيف «في القدس الشرقية، يجبر الفلسطينيون على اللجوء إلى البناء (غير القانوني) بسبب نظام تخطيطي يمنع بشكل ممنهج إصدار تراخيص البناء».

ويتابع «تستخدم عمليات الهدم لاحقا كأداة للسيطرة على الأرض، وتهجير المجتمعات، وحرمان الفلسطينيين من حقهم في السكن داخل مدينتهم».

في الاثناء، أعلنت وزارة الصحة في قطاع غزة أمس عن ارتفاع حصيلة الضحايا الفلسطينيين جراء الحرب التي شنتها إسرائيل في أكتوبر 2023 واستمرت لعامين، إلى 70 ألفا و937 شهيدا و171 ألفا و192 مصابا.

وقالت الوزارة في بيان إن مستشفيات القطاع استقبلت خلال 48 ساعة 12 شهيدا، بينهم 4 جدد، و8 تم انتشالهم من تحت الأنقاض، إضافة إلى 7 مصابين.

على صعيد ذي صلة، قال رئيس بلدية خان يونس، علاء الدين البطة، إنهم فوجئوا بتقليص كبير في إمدادات الوقود، الأمر الذي يمنع فرق البلدية من رفع الركام وسط الدمار الواسع الذي خلفته العمليات العسكرية الإسرائيلية في المدينة.

وأوضح البطة في تصريح لقناة الجزيرة أن البلدية تتلقى مساعدات غير كافية من بعض الجمعيات المحلية التي تزودها بالآليات اللازمة للعمل الميداني.

من جهة اخرى، دعا وزير الخارجية الإسرائيلي جدعون ساعر اليهود في الدول الغربية إلى الانتقال إلى إسرائيل هربا من تصاعد معاداة السامية، بعد أسبوع من مقتل 15 شخصا بإطلاق نار في فعالية لمناسبة ما يسمى بعيد حانوكا على شاطئ بونداي في سيدني.

وقال ساعر خلال فعالية عامة لإضاءة الشموع لمناسبة اليوم الأخير من عيد حانوكا «يحق لليهود العيش بأمان في كل مكان، لكننا نرى ونفهم تماما ما يحدث، ولدينا تجربة تاريخية معينة. اليوم، يتعرض اليهود للاضطهاد في كل أنحاء العالم».

تحديات جديدة أمام الحدّ من التسلح النووي العالمي في العام 2026

باريس ـ أ.ف.ب: يواجه الإطار القانوني الدولي للحد من الأسلحة النووية المزيد من التحديات في سنة 2026، تبدأ بغياب ضوابط إضافية تسهم في تجنب أزمة نووية، ولا تنتهي بتغير المشهد النووي العالمي مع دخول عناصر وقوى جديدة عليه.

ويشهد النصف الأول من السنة المقبلة حدثين رئيسيين، يتمثل الأول في انتهاء العمل بمعاهدة نيوستارت بين الولايات المتحدة وروسيا في الخامس من فبراير، بينما يتمثل الحدث الثاني في مؤتمر المراجعة (RevCon) لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) الذي تستضيفه نيويورك في أبريل.

ويهدف مؤتمر المراجعة، الذي يعقد كل 4 إلى 5 سنوات، إلى الحفاظ على المعاهدة التي تشكل حجر الزاوية في الأمن النووي العالمي. ولكن خلال الدورتين الأخيرتين، فشلت الدول الـ 191 الموقعة على المعاهدة في الاتفاق على وثيقة نهائية، وهو ما يتوقع خبراء حدوثه في أبريل أيضا.

وفي مؤتمر عبر الإنترنت نظمته الأمم المتحدة في بداية أبريل، قالت ألكسندرا بيل رئيسة مؤسسة «نشرة علماء الذرة» غير الربحية المعنية بالأمن العالمي ومقرها الولايات المتحدة، «أعتقد أنه سيكون مؤتمرا صعبا».

وأضافت «فيما يتعلق بالوضع الحالي وآفاق المستقبل القريب لهيكلية الحد من التسلح النووي، فإن الأمور قاتمة».

من جانبه، أعرب أنتون خلوبكوف مدير مركز دراسات الطاقة والأمن الروسي (CENESS) عن وجهة نظر مباشرة أكثر، إذ قال «نحن على وشك التفكيك الكامل تقريبا لبنية الحد من التسلح» النووي، وأضاف «يجب أن نكون واقعيين في الظروف الحالية. في أفضل الأحوال، أعتقد أنه يجب علينا محاولة الحفاظ على ما لدينا».

في العام 2025، أدت أحداث عدة إلى زعزعة المشهد النووي العالمي، من أبرزها الضربات التي نفذتها الولايات المتحدة على مواقع نووية إيرانية، واختبار روسيا صاروخ كروز «بوريفستنيك» الذي يعمل بالطاقة النووية، وتلويح الرئيس الأميركي دونالد ترامب بإمكانية استئناف التجارب النووية.

في هذا السياق، رأت إيمانويل ميتر من مؤسسة الأبحاث الاستراتيجية الفرنسية (FRS)، في حديث لوكالة «فرانس برس»، أن «بنية الحد من التسلح تنهار».

ويتمثل أحد التحديات الرئيسية على هذا الصعيد في التحولات التي تشهدها العلاقات الدولية. فقد بنيت منظومة السيطرة على الأسلحة النووية على مدى عقود، على محور قوامه موسكو وواشنطن، غير أن القوة المتنامية لبكين والتقدم التكنولوجي السريع غيرا المشهد الدولي، الذي أصبح في الوقت ذاته أكثر توترا.

وقالت هوا هان، من جامعة بكين، إن «الترابط المتزايد بين القوى النووية والتقليدية وظهور تكنولوجيات من شأنها قلب الموازين (مثل نظام القبة الذهبية الأميركي والأسلحة فرط الصوتية الجديدة) حول الردع النووي التقليدي إلى مفهوم متعدد المجالات، خصوصا في عالم متعدد الأقطاب».

واستنادا إلى مقتطفات من محضر اجتماع عقده المركز الباكستاني للدراسات الاستراتيجية الدولية في أبريل، أضافت أن «هذا التكوين الثلاثي يدخل تعقيدات تتجاوز بكثير النموذج الثنائي الذي كان سائدا في حقبة الحرب الباردة، كما أن زيادة التعاون بين الصين وروسيا يزيد من تعقيدات حسابات الردع، خصوصا في مسرحي النزاع الرئيسيين، أي أوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ».

ومن النتائج المحتملة لتغير المشهد، انتهاء العمل بمعاهدة نيوستارت التي تضع سقفا للأسلحة وتتضمن أنظمة تفتيش.

من جانبها، أشارت ميتر إلى أن «عنصر التفتيش بكامله لم يعد يعمل.. الإشعارات عند تحريك صاروخ وما إلى ذلك، كلها اختفت. ما تبقى هو الالتزام الطوعي بالبقاء ضمن الحدود المتفق عليها».

ويقول روبرت بيترز، من مركز «هيريتاج فاونديش»، إن السماح بانتهاء صلاحية معاهد نيوستارت «يصب في المصلحة الأميركية» ويعكس موقف جزء كبير من المجتمع الاستراتيجي الأميركي الذي يحبذ عدم ربط واشنطن بموسكو وحدها.

حتى الآن، رفضت بكين التي تملك عددا أقل من الأسلحة حاليا، الانخراط في محادثات ثلاثية لنزع السلاح.

وقال بيترز في فعالية عبر الإنترنت نظمها أخيرا المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، إن «الصين هي أسرع قوة نووية نموا على هذا الكوكب. إنها تبني 100 رأس حربي جديد سنويا، ولديها الآن عدد من صوامع الصواريخ العابرة للقارات، أكثر مما لدى الولايات المتحدة من صوامع صواريخ مينتيمان III».

وأضاف أن معاهدة «نيوستارت لا تفعل شيئا لمعالجة» هذه المسألة.

مع ذلك، قالت ميتر إن انتهاء صلاحية المعاهدة لا يعني أن العالم يجب أن يتوقع عواقب وخيمة في اليوم التالي، بمجرد حلول السادس من فبراير.

وأشارت إلى أنه في واشنطن وموسكو «هناك معوقات» ستؤدي إلى إبطاء أي عملية تحشيد للأسلحة. وأوضحت أن عدم وجود وثيقة نهائية من لجنة المراجعة التي ستعقد في نيويورك، لن يتسبب في «عواقب فورية أو ضارة». ولكنها حذرت من أن تراجع الضوابط قد يترك العالم بدون أدوات ديبلوماسية لحل التوترات.

وقالت «كلما تراجعت فعالية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، صار من الصعب التوصل إلى حلول جماعية في حالة حدوث أزمة».

الوفدان الأميركي والأوكراني يتحدثان عن محادثات «مثمرة وبناءة» في ميامي

مقتل ضابط روسي كبير بانفجار سيارة في موسكو وتضرر منشآت الطاقة في أوديسا الأوكرانية بسبب القصف الروسي

النيران تشتعل نتيجة القصف الروسي في منطقة دونيتسك (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: قتل ضابط كبير في هيئة الأركان العامة للجيش الروسي في انفجار سيارة في جنوب موسكو صباح أمس، في أحدث اغتيال لشخصية عسكرية بارزة، فيما تضررت منشآت الطاقة في منطقة أوديسا في جنوب أوكرانيا نتيجة للقصف الروسي أمس، وذلك بعد ساعات فقط من إجراء مندوبين روس وأوكرانيين محادثات منفصلة مع المسؤولين الأميركيين في ميامي حول خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب لإنهاء الحرب.

وقال محققون روس إنهم ينظرون في احتمال تورط كييف في الانفجار الذي أودى بضابط رفيع في الجيش، سبق له أن قاد القوات الروسية في سورية. وهذا الحادث مشابه لعمليات اغتيال أخرى استهدفت جنرالات وشخصيات مؤيدة للحرب، أعلنت أوكرانيا مسؤوليتها عنها أو يعتقد أنها دبرتها.

وقتل رئيس قسم التدريب العملياتي في هيئة أركان القوات المسلحة الجنرال فانيل سارفاروف (56 عاما) في انفجار شحنة ناسفة كانت موضوعة أسفل سيارته المركونة في حي سكني في جنوب موسكو.

وقالت لجنة التحقيق الروسية المعنية بالجرائم الكبرى إنها «تعمل على فرضيات عدة للتحقيق في الاغتيال. إحداها تتعلق باحتمال تورط الاستخبارات الأوكرانية» فيه. وبحسب وزارة الدفاع الروسية، شارك سارفاروف في عمليات للجيش الروسي في شمال القوقاز، بما في ذلك الشيشان، خلال تسعينيات القرن الماضي. وكان قائدا للقوات الروسية في سورية خلال 2015ـ2016، مع بدء موسكو تقديم دعم عسكري مباشر لقوات الرئيس المخلوع بشار الأسد خلال النزاع الذي اندلع في 2011، وأفضى إلى إطاحته في ختام 2024.

وأعلن الكرملين أن الرئيس فلاديمير بوتين أبلغ بعملية الاغتيال التي تأتي عقب مباحثات استمرت ثلاثة أيام في ميامي، في إطار جهود تبذلها الولايات المتحدة للتوسط لإنهاء الحرب المستمرة منذ أربع سنوات بين روسيا وأوكرانيا.

وقد رحب الوفدان الأميركي والأوكراني في بيان مشترك أمس الأول بالتبادلات «المثمرة والبناءة» التي جرت خلال المفاوضات في ميامي مع حلفاء أوروبيين بهدف إنهاء الحرب في أوكرانيا. وجاء في البيان الذي نشره ستيف ويتكوف، المبعوث الخاص لدونالد ترامب، ورستم عمروف كبير المفاوضين الأوكرانيين، على إكس «على مدار الأيام الثلاثة الماضية في فلوريدا، عقد الوفد الأوكراني سلسلة من الاجتماعات المثمرة والبناءة مع شركائه الأميركيين والأوروبيين».

وكان الكرملين قلل من شأن الآمال المعقودة على محادثات ميامي إذ اعتبرت موسكو أن التعديلات المقترحة على الخطة غير مقبولة.

وقدمت واشنطن الشهر الماضي خطة تضم 28 نقطة لإنهاء الحرب، لكن الأوكرانيين وحلفاءهم الأوروبيين اعتبروا أن النسخة الأولى منها مؤاتية أكثر لموسكو، وذلك قبل تعديلها عقب التشاور مع كييف والاتحاد الأوروبي.

وأكدت موسكو أن مبعوثها موجود في الولايات المتحدة لتسلم التعديلات على الخطة ونقلها إلى الكرملين، نافية التحضير لإجراء مفاوضات ثلاثية. وقال الناطق باسم الكرملين دميتري بيسكوف لمحطة التلفزيون الحكومية إن الموفد الروسي كيريل دميتريف «يفترض أن يتلقى معلومات عما أعده الأميركيون والأوروبيون» في شأن الخطة وأن يبلغ موسكو بذلك لاحقا. وبالفعل التقى المبعوث الروسي دميتريف أيضا الوفد الأميركي الذي ضم جاريد كوشنر، صهر الرئيس الأميركي. ووصف ويتكوف الاجتماعات بأنها «مثمرة وبناءة». ميدانيا، تعرضت منطقة أوديسا في جنوب أوكرانيا مجددا لقصف روسي أمس ألحق أضرارا بمنشآت للطاقة ومرافق بحرية، وذلك بعد ضربات أوكرانية على ناقلات نفط مرتبطة بروسيا في البحر الأسود والبحر المتوسط.

واستهدفت الضربات «منشآت للطاقة ومنشآت صناعية»، و«مستودعا يحتوي على أسمدة ومعدات زراعية»، ما أسفر عن إصابة شخص بجروح، وفقا للسلطات المحلية في أوديسا. وأدت الضربات أيضا الى حرمان أكثر من 120 ألف منزل من التيار الكهربائي فيما أعلنت شركة الكهرباء العمل بكامل طاقتها لإعادة التيار.

وقال وزير إعادة الإعمار أوليكسي كوليبا على تطبيق تلغرام «لا يكف العدو عن قصف منطقة أوديسا، روسيا تحاول تدمير قدراتنا البحرية بهجمات ممنهجة على المرافق البحرية ومنشآت الطاقة». وسبق أن تحدث الوزير عن أكثر من 500 هجوم استهدفت خصوصا هذه المنشآت والمرافق في أسبوع واحد.

نيجيريا تعلن حلّ الخلاف الديبلوماسي مع أميركا

ابوجا ـ أ.ف.ب: أعلنت الحكومة النيجيرية أمس أن الخلاف الديبلوماسي الأخير مع الولايات المتحدة والذي هدد فيه الرئيس دونالد ترامب بالتدخل العسكري على خلفية مزاعم بوقوع مجازر بحق المسيحيين، «قد تم حله إلى حد كبير».

وقال وزير الإعلام النيجيري محمد إدريس في مؤتمر صحافي عقد في العاصمة بمناسبة نهاية العام «لقد حل الخلاف الديبلوماسي الأخير مع الولايات المتحدة إلى حد كبير من خلال حوار جدي قائم على الاحترام، توج بتعزيز الشراكة بين أميركا ونيجيريا».

إيران تُطلق مناورات صاروخية في عدة مدن: البرنامج الصاروخي ليس محل تفاوض

طائرة مروحية تنضم إلى الجيش الإيراني (فارس)

طهران ـ وكالات: نفذت إيران مناورات صاروخية في عدة مدن، وهي طهران وأصفهان ومشهد وخرم آباد ومهاباد، وفق ما أفاد إعلام رسمي إيراني، نقلا عن مصادر.

وقالت وزارة الخارجية الإيرانية أمس إن الصواريخ التي تصممها إيران هدفها الدفاع عن النفس وردع أي هجوم، مشددة على أن برنامجها الصاروخي «ليس محل تفاوض»، في وقت يصف مسؤولون إسرائيليون هذه الصواريخ بأنها مصدر تهديد.

وردا على سؤال حول ما نشرته بعض الوسائل الإعلامية عن أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يسعى لإقناع الرئيس الأميركي دونالد ترامب بمهاجمة إيران، صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الايرانية اسماعيل بقائي خلال مؤتمره الصحافي الاسبوعي «أولا، البرنامج الصاروخي الإيراني تم تطويره للدفاع عن كيان إيران وليس للمفاوضات»، وأضاف «لذلك، فإن القدرات الدفاعية الإيرانية المصممة لردع المعتدين عن أي نية للهجوم على إيران، ليست على الإطلاق أمرا يمكن مناقشته».

وأضاف «نواجه هنا نفاقا وازدواجية واضحين، حيث يعتبر البرنامج الدفاعي والصاروخي الإيراني تهديدا، بينما تتدفق في المقابل أسلحة بغزارة نحو الكيان الصهيوني، وهذا التناقض الواضح يجب أن تتحمل أميركا مسؤوليته».

وتابع «قواتنا المسلحة تعلم جيدا كيف تدافع عن بلادنا عندما يكون ذلك ضروريا».

واختتم «سترد إيران بالتأكيد برد مناسب على أي تعد أو عدوان على مصالحها الوطنية بالطريقة التي تراها مناسبة».

من جهته، صرح اللواء أمير حاتمي القائد العام للجيش الإيراني بأن الجيش يعمل باستمرار على رفع مستوى جاهزيته لمواجهة أي تهديد، بما في ذلك الحروب غير المتكافئة وغير النظامية، مؤكدا: «نراقب عن كثب جميع تحركات العدو وسنرد بحزم على أي عمل شرير». ووفقا لتقرير صادر عن العلاقات العامة للجيش نقلته وكالة انباء فارس الايرانية، أشار اللواء حاتمي، خلال زيارته لوحدات الجيش في المنطقة الغربية، إلى جاهزية وقدرات وحدات الجيش الإيراني القتالية، قائلا: لقد اتخذ جيش الجمهورية الإسلامية الإيرانية جميع التدابير اللازمة لمواجهة الأعداء بعزيمة وإرادة راسختين، ونفذت جميع تدريبات الجيش ومناوراته وفقا للمبادئ العسكرية، ولاسيما الدفاع السلبي، وتم إعدادها بشكل واقعي لخوض المعارك.

إعلانات الدليل 22272748 - 22272749

إعلان
تقدم السادة
الشركة المتحدة الهندسية للتجارة العامة والمقاولات
بطلب قيد الوكالة إلى إدارة السجل التجاري الذي تعتمده الوزارة حيث تم تسجيل الوكالة برقم قيد: 2025/01748
شركة ووسونغ للصمامات المحدودة - الجنسية/ كوريا الجنوبية
ونشاط الوكالة عبارة عن: انواع صمامات التحقق والمنتجات ذات الصلة
على أن تكون المدة من 2025/11/20 إلى 2030/11/30

إعلان
تقدم السادة/ شركة محمد عبدالمحسن الخرافي وأولاده للتجارة العامة والمقاولات العامة والمنشآت الصناعية - قيد الرهن لصالح بنك الكويت الوطني - حجز تنفيذي - بيت التمويل الكويتي - حجز تنفيذي - بنك الكويت الوطني
بطلب قيد الوكالة إلى إدارة السجل التجاري الذي تعتمده الوزارة حيث تم تسجيل الوكالة برقم قيد: 2025/01755
شركة باي بريسكيا انتينسيندي إنترناشيونال إس أر إل - الجنسية/ ايطاليا
ونشاط الوكالة عبارة عن: مركبات ومعدات مكافحة الحرائق - قطع غيار لمركبات مكافحة الحرائق
على أن تكون المدة من 2025/10/16 إلى 2027/10/16